

عدد مايو 2023 من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى

أهم الرسائل

- ← يُتوقع تباطؤ النشاط الاقتصادي في 2023، بعد عام من النمو الصلب برغم الصدمات العالمية.
- ← الحرب الروسية في أوكرانيا والتشتت الجغرافي-الاقتصادي من أبرز مصادر عدم اليقين.
- ← عدم استقرار القطاع المالي في الاقتصادات المتقدمة أفضى إلى زيادة المخاطر.
- ← استعادة استقرار الأسعار والحفاظ على استدامة القدرة على تحمل الدين ضمن أولويات السياسات الرئيسية.
- ← الاجتماعات السنوية 2023 للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي في مراكش ستتيح منصة لعقد مناقشات واسعة النطاق بشأن السياسات تتناول التحديات التي تواجه المنطقة والعالم.

شهد النمو الاقتصادي ارتفاعا مفاجئا في عام 2022 برغم وقوع سلسلة من الصدمات العالمية.

- رُفِعَت التنبؤات بشأن نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لعام 2022 إلى 5,3% في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (أي بزيادة قدرها 0,3 نقطة مئوية مقارنة بشهر أكتوبر/تشرين الأول)، وذلك انعكاسا لقوة الطلب المحلي وانتعاش إنتاج النفط، وإلى 4,8% في القوقاز وآسيا الوسطى (نقطة مئوية واحدة) انعكاسا لتداعيات الحرب في أوكرانيا.
- ارتفع التضخم في 2022 إلى 14,8% في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وإلى 13% في القوقاز وآسيا الوسطى نتيجة لما أفضت إليه الحرب في أوكرانيا من ارتفاع في أسعار الأغذية والطاقة العالمية. وتراجع التضخم الكلي في الأشهر الأخيرة من عام 2022، غير أن التضخم الأساسي لا يزال مرتفعا.
- قامت البنوك المركزية عبر منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى بتشديد السياسة النقدية في مواجهة ارتفاع التضخم وضغوط أسعار الصرف. وبينما كان تشديد موقف السياسة النقدية ملائما في كثير من البلدان في مطلع 2023، فقد يتعين زيادة تشديده لتحقيق استقرار التضخم في مصر وباكستان وتونس.
- مراكز المالية العامة كانت مختلطة. فقد ظلت معظم بلدان مجلس التعاون الخليجي والأسواق الصاعدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وبلدان القوقاز وآسيا الوسطى محتفظة بموقف احترازي، غير أن بعض البلدان المصدرة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كانت تنفذ سياسة مالية مسارية للاتجاهات الدورية.

سوف يتباطأ النمو هذا العام، وسيظل التضخم مستمرا.

- تشير التنبؤات إلى تباطؤ نمو إجمالي الناتج المحلي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وبلوغه 3,1% في 2023 قبل أن يرتفع إلى 3,4% في 2024، انعكاسا لتشديد السياسات بهدف استعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي، وتخفيضات إنتاج النفط المتفق عليها في ظل اتفاقية أوبك+، وتداعيات تدهور الأوضاع المالية مؤخرا. وسوف يظل التضخم الكلي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا دون تغيير مع بلوغ نسبته 14,8% قبل أن يتراجع إلى نحو 11% في 2024.
- وتشير التنبؤات كذلك إلى تباطؤ النمو في القوقاز وآسيا الوسطى في 2023، ليصل إلى 4,2%، مع زوال تأثير التداعيات الأولية للحرب في أوكرانيا، قبل أن ينتعش قليلا في 2024. ومن المتوقع أن يتراجع التضخم — انعكاسا للتأثير المتأخر للتشديد النقدي وانخفاض أسعار السلع الأولية العالمية — وإن كان سيظل في مستوى الرقمين (11,8%) هذا العام قبل أن يتباطأ إلى 8,5% في 2024.

المخاطر على الآفاق كبيرة وتميل نحو التطورات السلبية. فعدم استقرار القطاع المالي في الاقتصادات المتقدمة يمكن أن يزداد ويؤدي إلى انتقال العدوى وإلى أوضاع ائتمانية معاكسة بدرجة أكبر، وهو ما يخفض النمو العالمي، ويفضي إلى تفاقم النقلب في الأسواق المالية والمخاوف بشأن استدامة القدرة على تحمل الديون في كثير من بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان متوسطة الدخل. وتشديد الأوضاع المالية العالمية لفترة أطول يمكن أن يدفع المستثمرين إلى إعادة تقييم استدامة القدرة على تحمل الديون ويدفع أضعف الاقتصادات إلى حافة الوقوع في حالة من المديونية الحرجة. وقد يحفز ذلك البحث عن الاستثمار المأمون وتدفق رؤوس الأموال للخارج، مما يقوي ضغوط خفض أسعار الصرف ويؤدي إلى الضغط المالي. وتصعيد الحرب في أوكرانيا يمكن أن يفضي إلى زيادة التقلبات في أسواق السلع الأولية، ونقص الإمدادات، وتجدد زيادات أسعار الطاقة والأغذية والأسمدة، مما يقوي الضغوط التضخمية الإضافية في مختلف أنحاء الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، ويزيد من جسامه مخاطر القلاقل الاجتماعية.

وتظل المفاضلات بين السياسات معقدة، وسيكون تحقيق التوازن الصحيح بين السياسات أمرا ضروريا. وسط أجواء عدم اليقين المستمرة، ينبغي لصناع السياسات في المنطقة المثابرة على مسار حماية الاستقرار الاقتصادي الكلي عن طريق السياسات النقدية والمالية المتشددة مع مراعاة المخاطر المحيطة بالاستقرار المالي. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن يعملوا على تسريع خطى الإصلاحات الهيكلية لدعم النمو الممكن وتعزيز الصلابة والإدماج وشبكات الأمان الاجتماعي.

السياسة النقدية: التركيز على استعادة استقرار الأسعار. تشير التقديرات إلى أن التضخم قد بلغ ذروته في 2022 إلا أنه لا يزال مرتفعا في كثير من البلدان. وبينما لا تزال مواقف السياسات النقدية المتشددة فعالة من خلال الفواصل الزمنية، فإن تطبيق زيادات إضافية في أسعار الفائدة الأساسية في الاقتصادات المتقدمة قد يؤدي إلى ضغوط خافضة لسعر الصرف. وفي هذا السياق، ينبغي أن تكون السياسة النقدية مدفوعة بالمبدئين التاليين:

- في البلدان التي لا تزال الضغوط التضخمية مستمرة فيها والموقف النقدي تيسيري، ينبغي النظر في زيادة تشديد السياسة النقدية.
- حيث يكون التضخم قد بلغ ذروته وموقف السياسة متشدد أو محايد، ينبغي أن تظل البنوك المركزية معتمدة على البيانات وألا تتشرع في تيسير السياسة قبل الألوان (قبل ظهور بوادر واضحة على أن التضخم الأساسي بات على مسار تنازلي).

الاستقرار المالي: ينبغي مراعاة المخاطر. وسط تصاعد الضغوط المالية العالمية، ينبغي لصناع السياسات أن يراقبوا مواطن الضعف في النظام المالي عن كثب والتي يمكن أن تنشأ من استمرار التشديد النقدي. وينبغي أن تحرص هيئات الرقابة المصرفية على توافر نظم الحوكمة وإدارة المخاطر في البنوك بحيث تتناسب مع أطرها العامة للمخاطر، بما في ذلك كفاية رأس المال التنظيمي واختبارات ضغوط السيولة.

سياسة المالية العامة: الحفاظ على استدامة القدرة على تحمل الديون وبناء الاحتياطيات الوقائية ودعم التشديد النقدي. وعلى المدى القريب، وحيثما يسمح الحيز المالي، على البلدان إعطاء الأولوية لتوفير الدعم المؤقت والموجه للمستحقين، مع تقديم التحويلات النقدية من أجل حماية الفئات الأشد عرضة للتأثر بأسعار الطاقة والغذاء التي لا تزال مرتفعة.

- **البلدان المصدرة للنفط** ينبغي أن تتوخى الدقة في إدارة إيراداتها النفطية، وتجنب التوسع في النفقات الجارية، وتحسين شفافية ميزانياتها وتعزيز أطر المالية العامة متوسطة الأجل.
- في **الأسواق الصاعدة**، ينبغي أن يظل ضبط أوضاع المالية العامة مرتكزا على مسار تنازلي للدين بدعم من تعبئة الإيرادات وتدابير احتواء النفقات، مع تعزيز الحماية الاجتماعية.
- في **البلدان منخفضة الدخل والدول الهشة والمتأثرة بالصراعات**، فإن قصور الحيز المالي اللازم لحماية الفئات الضعيفة يقتضي توفير الدعم من المجتمع الدولي والتعاون العالمي.

التزام الصندوق تجاه المنطقة لا يتزعزع. ف منذ عام 2020، قدم صندوق النقد الدولي دعما للبلدان الأعضاء في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى بقيمة 29,7 مليار دولار في هيئة التزامات تمويلية جديدة – بما فيها اتفاقات الصندوق مؤخرا مع أرمينيا ومصر وموريتانيا والمغرب – وخصص حقوق سحب خاصة بقيمة 49,3 مليار دولار لتعزيز الأصول الاحتياطية للمنطقة. وعزز الصندوق كذلك من تواجده الفعلي على أرض الواقع من خلال زيادة مكاتب الممثلين المقيمين، وفتح/إعادة فتح مكاتبنا الإقليمية لتقديم المساعدة الفنية (مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط، والمركز الإقليمي لتنمية القدرات في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى ومنغوليا)، وإنشاء مكتب إقليمي جديد في الرياض، وهو ما سيعزز شراكتنا مع المنطقة. وسوف تكون الاجتماعات السنوية المقبلة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي التي ستعقد في مراكش في الخريف القادم بمثابة منصة لمجموعة كبيرة من المناقشات المتعلقة بالسياسات حول التحديات التي تواجهها المنطقة والعالم.